المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تواصل وضع آليات الاستفتاء على الدستور

بغداد - بهرا

تقرر من خلال نظام أصدرته المفوضية العليا للإنتخابات الأسبوع الماضي حل كافة الإئتلافات السياسية التي صادقت عليها المفوضية في إنتخابات ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ .

وقال الدكتور فريد ايار الخبير الإعلامي، عضو مجلس المفوضين انه إذا أرادت تلك الإئتلافات المصادقة عليها مجددا أو تقديم قائمة بمرشحيها، فيجب عليها ان تقدم طلبا جديدا الى المفوضية للمصادقة عليه.

وبين الدكتور ايار ان هذه الإجراءات وردت في النظام رقم "٦" للعام ٢٠٠٥ المتعلق بتصديق الكيانات السياسية والذي صادق عليه مجلس المفوضين مؤخرا، مشيرا إلى أن النظام المذكور نص على تغيير أرقام الإئتلافات والكيانات السياسية المصادق عليها حيث سيتم في نهاية الفترة المحددة من قبل المفوضية للتصديق على الكيانات السياسية تحديد موعد لإجراء قرعة على الإئتلافات والكيانات السياسية للحصول على رقم يظهر على ورقة الإقتراع. وستظهر فقط على ورقة الإقتراع الخاصة بانتخابات معينة أسماء الإئتلافات المصادق عليها لذلك الإنتخاب.

وذكر الدكتور ايار ان القسم الرابع من النظام الجديد منح الحق لأي كيانين سياسيين أو أكثر تشكيل إئتلاف لغرض تقديم قائمة مشتركة من المرشحين وفق النموذج المعد من قبل المفوضية، ويحق لأي كيان سياسي المشاركة في مختلف الإئتلافات السياسية أو ان يتقدم لوحده بقائمة مرشحين لخوض إنتخابات معينة، ولا يجوز للكيان السياسي. وفي انتخابات معينة، التقدم بمرشحين أصالة عن نفسه وفي نفس الوقت التقدم بمرشحين لإئتلاف سياسي. كما لا يجوز للكيان السياسي ان يشارك في أكثر من ائتلاف واحد في نفس الانتخابات. ويتم تقديم جميع الطلبات الخاصة بتصديق الائتلافات في المكتب الانتخابي الوطني للمفوضية، كما من الممكن تقديمها لدى المكتب الإنتخابي الإقليمي أو المكتب الإنتخابي للمحافظة، سيتم تحديد فترة زمنية معينة من قبل المفوضية تقبل خلالها طلبات المصادقة على الائتلاف، ولن تقبل أية طلبات قبل أو بعد تلك الفترة.

بمكاتب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

قرر مجلس المفوضين تشكيل وحدات للشكاوى بمكاتب المفوضية العليا للإنتخابات في المحافظات بهدف تحسين أداء النظر في الشكاوى، وفسح المجال أمام الجميع لغرض تقديم شكواهم المتعلقة بالعملية الإستفتائية التي ستجري في ١٥ تشرين الأول المقبل والإنتخابية التي ستجري في ١٥ كانون الأول ٢٠٠٥ .

وقال الدكتور فريد أيار: إن هذا الأمر جاء بعد ان أجرى المجلس تقييما عن سير الشكاوى فيما يتعلق بالعملية الإنتخابية التي جرت في كانون الثاني الماضي. وستكون هذه الوحدات على إتصال دائم بمكتب الشكاوى التابع للدائرة القانونية في مجلس المفوضين الموجود في المكتب الوطني.

وأوضح عضو مجلس المفوضين ان مهمة الوحدات ستتركز بالنظر في الشكاوى المتعلقة بالإستفتاء والإنتخابات وإجراء التحقيق مع المشتكي والمشتكى عليه وتدوين إفادة مدير المركز الإنتخابي في محل الشكوى وجمع كافة الأدلة والمعلومات التي قد تساعد في اتخاذ قرار صائب عن الشكوى علما بأن المجلس حدد ان تتخذ الوحدات الإجراءات اللازمة خلال ٢٤ ساعة من وصول الشكوى.

طلب دعم مالي من الدول المانحة بمبلغ ١٣٣ مليون دولار

من جهة أخرى أكد الدكتور إيار أن المفوضية بحاجة الى الدعم المالي من الدول المانحة في المرحلة المقبلة للنجاح في التعامل مع الاحتياجات الملحة ولا سيما تلك التي تتطلب توقيع عقود خارجية.

وأشار إلى ان من اهم العقود ما يتعلق بطبع اوراق الاستفتاء وطبع اوراق الاقتراع للانتخابات المقبلة حيث ان كلفة لطباعة ستكون كبيرة نسبيا الى جانب تمويل طبع سجل الناخبين بعد اجراء التحديث الاخير وإدخاله الكترونيا وتنظيمه على اساس مراكز الاقتراع ومعدات مراكز ومحطات الاقتراع.

وبين الدكتور ايار ان الاجتماع الاخير الذي عقده ممثلو الدول المانحة مع اعضاء مجلس المفوضية العليا للانتخابات بتاريخ ١٨ آب الماضي درس الطلبات التي تقدمت بها الامم المتحدة بالتعاون مع المفوضية وقد شملت هذه الطلبات الحصول على مبالغ لبناء منظومة اتصالات بـ"١٥" مليون دولار وشراء ادوات احتياطية للمحطات بمبلغ "٢٤" مليون دولار وادوات انتخابية لمراكز الاقتراع بمبلغ "٧١٥" الف دولار وطباعة اوراق اقتراع الاستفتاء بمبلغ "٥,٥" مليون دولار وطباعة اوراق اقتراع انتخابات الشهر الاخير بمبلغ "٧" مليون دولار.

واشار عضو مجلس المفوضين ان عقد النقل وهو الاكبر حدد له مبلغ يزيد عن "٤٠" مليون دولار ورصد مبلغ "٥" ملايين دولار لمساندة فرق المراقبين فيما طلب رصد "٢٠" مليون دولار للتدريب بشكل عام.

وطلبت الامم المتحدة مبلغاً مقداره "١٢,٨٠٠" مليون دولار كرواتب للخبراء العاملين في المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات.

وبيّن الدكتور ايار ان مجموع المبالغ المطلوبة من الدول المانحة تبلغ حوالي ١٣٣ مليون ونصف المليون دولار اما ما طلبته المفوضية من مبالغ من الحكومة العراقية لتسيير عملية الانتخاب فتبلغ ٣٢٠ مليون دولار.

مرصاد

احذروا معشر الصحفيين!!

كاظم الشجيري

يبدو ان كتم افواه الصحفيين أصبح قاب قوسين أو أدنى، فبعد ان توقعنا افراجا غير مسبوق يشمل إعلامنا وصحافتنا التي كانت سجينة طيلة ٣٦ عاما لم يتمتع خلالها الصحفي او الكاتب بأية حرية عندما يكتب موضوعاً أو ينشر مادة خبرية الى غيرها من الموضوعات التي يتناولها الاعلام بشكل تقليدي، خصوصا ما تناقلته الصحف اليومية والاسبوعية.. لم يجرأ أحد في يومها ان يكتب مقالة أو تقريرا ينتقد فيه الحكومة أو يكشف فساد وسوء إدارة وزير ثبت عليه بالأدلة تقصيره وضلوعه بالفساد، ومن يفعل ذلك فإن مصيره الاعتقال أو الإعدام دون ادنى شك وهناك العديد من صحفيينا الذين اعتقلوا وأعدموا وغيبوا وشردوا نتيجة كتاباتهم لمواضيع يتطلب الأمر علاجها أو الوقوف عليها.

وفي الوقت الذي نتحدث فيه عن حرية الاعلام أصبحنا نرى العكس فالاعتقال والمطاردة وإقامة الدعاوى القانونية ضد الاعلاميين وصحفهم بدأت تظهر وتعود للساحة، وهذا يعني إيقاف الصحيفة عن الصدور وإسكات صوت السلطة الرابعة من جديد والعودة الى تحرير المقالات التي تمجد القابضين على مقاليد الحكم.

نحن لا ننكر ان من حق اي مواطن أو مسؤول في الدولة ان يقاضي الصحيفة او الصحفي في حالة كشفه إساءة، إذا ثبت عدم صحتها ولكن ليس له الحق ان يقاضيه على خبر نشره نقلا عن فضائيات او مصادر اعلامية اخرى.

فنحن واثقون تماماً، بأن القوى السياسية التي تسلمت مقاليد السلطة بعد سقوط الدكتاتورية قد اكدت مراراً وتكراراً على النهج الديمقراطي للاعلام والصحافة ومنحتهما الحرية الكاملة للعمل وسمحت بتأسيس المراكز الاعلامية حتى بات العراق الدولة رقم واحد في عدد الصحف التي يصدرها، فحرية الرأي قد ضمنت وأقرها الدستور ولكن مع ذلك ما يزال زملاؤنا الصحفيون يتعرضون لغاية اليوم الى مضايقات وتهديدات تمس حرية التعبير عن الرأي ويخشى من ان تكون الوعود التي اطلقت قد ذهبت سدى مع غمامة الصيف وهنا نسأل نحن العاملين في الصحافة، ما هو نفع حرية إصدار الجريدة اذا كانت حريتها مقيدة؟.

بناء (٢٩٧) مدرسة بكلفة (٢١٧) مليار دينار في المحافظات

بغداد - بهرا

قررت وزارة الاعمار والاسكان بناء "٢٩٧" مدرسة مختلفة في المحافظات بكلفة قدرها "٢١٧" مليار دينار.

واوضح مصدر في الوزارة ان المدارس تم تصنيفها الى ثلاثة انواع مدارس ثانوية بسعة "١٨" صفا وابتدائية بسعة "١٨" صفا وابتدائية بسعة "١٢" صفا حيث سيتم بناء هذه المدارس في "١٤" محافظة عدا بغداد والمنطقة الشمالية مشيرا الى ان الهيئة العامة للمباني التابعة للوزارة ستقوم بالاشراف على عملية بناء هذه المدارس. واضاف ان عدد المدارس الثانوية سيبلغ "٨٥" مدرسة وبكلفة "٨١" مليارا و"١٢٨" مدرسة بكلفة "٦٧" مليار دينار اضافة الى بناء "٨٤" مدرسة ابتدائية بسعة "١٨" صفا بمبلغ "٦٨" مليار دينار وبمدة تنفيذية تبلغ سبعة اشهر. ومن جانب اخر اكد مجلس محافظة بغداد ان بغداد تفتقر الى امور كثيرة وبضمنها الخدمات والمتنفسات السياحية. وقال مازن مكية رئيس المجلس ان خطة وتطوير واعمار العاصمة اخذنا فيها بالحسبان والقدر المتاح بناء متنزهات وتطوير المرافق السياحية وستضفي على المدينة الجمالية وبين ان المجلس وضع خطة لتطوير المرافق السياحية والمرتقد المقدسة ومنها مرقد ابو حنيفة والكيلاني والشريف الرضي مشيراً الى ان المجلس يولي اهتماما بالمرافق السياحية والمرافق الاخرى ولكنه يعمل على وفق الاولويات التي يحتاجها المواطن العراقي.

محاكمة صدام في النصف الثاني من تشرين الأول

بهرا - وكالات

قالت تقارير نقلا عن مسؤولين عراقيين ان محاكمة الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين ستبدأ في النصف الثاني من تشرين الأول المقبل.

وقال المسؤولون ان المحاكمة ستعقب الاستفتاء الذي سيجرى في البلاد بشأن الدستور في منتصف تشرين الأول. وتحتجز القوات الأميركية الرئيس العراقي المخلوع في مكان غير معلوم في العراق حاليا.

ويواجه صدام حسين إتهامات تتعلق بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ومن ذلك إستخدام الغازات السامة ضد الأكراد واللجوء للغدر في قمع الإنتفاضات ضده وكذلك إغتيال خصومه، فضلا عن إلحاقه الأذى بالعديد من شرائح الشعب العراقي.

وزير الدفاع الإيطالي يعلن سحب دفعة جديدة من قوات بلاده من العراق

بهرا - متابعات

أعلن وزير الدفاع الايطالي أنطونيو مارتينو الخميس الماضي انه من المقرر سحب دفعة جديدة من القوات الايطالية من العراق بعدما تم سحب دفعة منها.

وقال مارتينو في تصريح على هامش تسلم ايطاليا قيادة القوات الدولية في البلقان نقلته وسائل الإعلام الايطالية من إقليم كوسوفو: "انه تم سحب ٣٠٠ جندي من القوات الايطالية العاملة ضمن القوات المتعددة الجنسية في العراق في الأسابيع الماضية وسيتم سحب أعداد جديدة منها بالتزامن مع تمكن الشعب العراقي من كفالة أمنه بنفسه".

وفيما لم يحدد الوزير الايطالي موعد تنفيذ القرار أشار الى ان قوات بلاده تعد الرابعة من حيث العديد بين القوات الدولية المتواجدة في العراق حيث لديها نحو ٣٣٠٠ جنديا يخدمون هناك.

طوكيو ستبت في أمر تمديد مهمة بعثتها للمساعدة في العراق بعد استفتاء الدستور

بهرا - وكالات

أعلن رئيس الوزراء الياباني جونيشيرو كويزومي الخميس الماضي إن حكومته ستبت في أمر تمديد تخويل بعثتها العسكرية للمساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار في العراق بعد الاستفتاء على الدستور العراقي الجديد منتصف تشرين الأول المقبل وينتهي في ١٤ كانون الأول.

التخويل الحالي وهو الثاني لبعثة قوات الدفاع الذاتي اليابانية والمخصصة حصراً للقيام بأعمال إنسانية وأنشطة لإعادة الإعمار في مدينة السماوة الجنوبية ومحيطها.

وطلبت الحكومة العراقية الاسبوع الماضي من طوكيو تمديد فترة عمل البعثة مشيدة بدورها وبالثمار التي يقطفها أهالي السماوة من جهود البعثة المكونة من نحو ٥٠٠ عنصر أغلبهم من المهندسين والفنيين والأطباء.

ونقلت وكالة "كيودو" اليابانية للأنباء عن كويزومي قوله خلال إيجاز صحافي لممثلي وسائل الإعلام اليابانية "يجب أن ندرس نتائج الاستفتاء على الدستور العراقي في تشرين الأول المقبل قبل أن نتخذ قرارنا" مشيراً الى أن حكومته ستأخذ تقييم الحكومة العراقية لعمل البعثة اليابانية في الاعتبار وهي تتخذ قرارها بالتمديد من عدمه.

وأضاف أن من بين النقاط المهمة في مثل هذا القرار "علاقة اليابان التعاونية مع الولايات المتحدة ودول أخرى قامت بنشر قوات لها في العراق".

قرار الشعب حول الدستور يجب أن يقوم على الوضوح

بغداد - بهرا

أكدت كبيرة المفوضين الأوروبيين للعلاقات الخارجية بينيتا في رورو أن ما يحتاجه العراق حاليا هو المزيد من المناقشات بين أفراد الشعب لمعرفة ما تضمنه الدستور لكي يكون قرار المواطن العراقي إزاء هذا النص قائماً على الوضوح، وأضافت المسؤولة الأوروبية أن مثل هذه المناقشات والحوارات تهيئ أرضية صالحة للمعرفة السياسية المتوازنة الأمر الذي لابد أن ينعكس إيجابياً على العملية السياسية، من جهة أخرى أكد وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي" أن العراقيين هم الجهة الوحيدة التي تقرر شكل الدستور ومضمونه ولكن بشرط هو أن يحترم هذا الدستور حقوق الأقليات بصورة كاملة، وأضاف خلال المؤتمر السنوي للسفراء الفرنسيين الذي عقد في باريس أن فرنسا إذ ترحب باكمال الدستور العراقي فانها تتطلع الى القرار المناسب الذي سيتخذه العراقيون عندما يتم الاستفتاء.

مساهمة بريطانية لإعادة تأهيل أطباء عراقيين

بهرا - وكالات

أعلنت وزارة الصحة البريطانية الأحد الماضي إنها تعتزم استضافة دفعات من الأطباء العراقيين للمشاركة في برنامج تدريبي سيقام في بريطانيا يأتي ضمن جهود إعادة بناء النظام الصحي في العراق.

وقالت الوزارة في بيان لها انها تبحث حاليا عن منظمة او هيئة مشتركة لتقديم برامج تدريبية طبية للفرق الطبية العراقية في بريطانيا، بحسب وكالة الأنباء الكويتية.

وأشار البيان الى انه يتوقع ان يشارك في هذا البرنامج ٥٠ فريقا طبيا عراقيا يزور بريطانيا على مدى عامين بحيث تكون مدة زيارة كل فريق حوالي ثمانية أسابيع وهي مدة الدورة.

أكدت المباحثات مع المسؤولين في وزارة الصحة العراقية ان المساعدة لاعادة بناء النظام الصحي في العراق ستكون اكثر تأثيرا اذا تم التركيز على تنمية قدرات الاطباء العراقيين.

وأضاف ان الاطباء الزائرين سيتم تزويدهم بآخر التطورات الحديثة في العلوم الطبية والذين سينقلون بدورهم هذه الخبرات الى بلدهم والعمل على إعادة بناء نظام الرعاية الصحية هناك.

معروف ان النظام الصحي في العراق يشهد وضعاً متردياً فيما يواجه الأطباء صعوبات كبيرة في العمل في ظل الظروف التي تمر بها البلاد حاليا، حيث إنعدام الأمن وتزايد الهجمات التي تشنها العناصر المسلحة ضد قوات الأمن والمدنيين.

مكية: حريق الشورجة ناتج عن فعل متعمد

بهرا - متابعات

طالب رئيس مجلس محافظة بغداد مازن مكية باختيار اماكن اخرى للخزن وتشديد الرقابة الشعبية واشراك المواطن في عملية حفظ الأمن تجنبا لحدوث حالات حريق مماثلة لما حدث في سوق الشورجة التجارية.

وقال خلال زيارته لموقع الحريق الذي شب في مجمع الكنالي التجاري في سوق الشورجة ان اشراك المواطن في عملية استتباب الأمن وإيصال المعلومة الى الجهات المختصة من شأنه مساعدة الحكومة التي تبذل جهداً كبيراً من اجل رسوخ الأمن والارتقاء بمستوى الجهد للحفاظ على ارواح وممتلكات المواطنين، مشيرا الى ان وجود حراسات وعمليات خزن نظامية من شأنها تقليل الخسائر الناجمة عن الحرائق والحد من أتساعها الى مستويات كبيرة يصعب السيطرة عليها. وأكد ان هذا الحريق حدث نتيجة فعل متعمد، ويجب وضع حد لهذه الافعال بالإفادة من التجربة السابقة التي مرت بها المنطقة اثناء حدوث الحريق السابق نتلافى حدوثها مستقبلاً.

وأنحى باللائمة على التجار في عمليات الخزن لبضاعتهم، وطالبهم باختيار أماكن بعيدة للخزن وجعل سوق الشورجة للبيع بالمفرد، مذكرا بأن لهذه السوق تاريخاً عريقاً وحضوراً في ذاكرة كل العراقيين، وتعد من أكبر الأسواق في الشرق الأوسط.

وبشأن إمكانية تعويض المتضررين من الحريق قال: شكلنا لجنة مع أمانة بغداد وغرفة تجارة بغداد لدراسة إمكانية تعويض المتضررين من الحريق السابق في سوق القادسية، وطالبنا بتأهيل الموافع التجارية وتأمينها بالمستلزمات الضرورية كشبكات الماء وأعمدة الكهرباء النظامية، فضلاً عن مطالب الجمعية الوطنية والحكومية بتعويض المتضررين، ونسعى في هذه المرة الى تجديد مطالبة الحكومة لتعويض التجار الذين اصابهم الدمار وضياع رؤوس اموالهم جراء الحريق.

يذكر ان مجمع الكنالي التجاري تعرض في الساعة العاشرة من مساء يوم الاربعاء الماضي الى عملية تخريب مدبرة في الطبقات العليا أدت الى حدوث حريق كبير اتسع مداه ليصيب البنايات المجاورة التي تمت السيطرة عليها.

وفي سياق متصل، أكد مدير دفاع مدني الرصافة المقدم ليث ياس عباس ان عمليات السيطرة على الحريق جاءت بعد ربع ساعة من حدوثه اثر اخبار تلقاها مركز اطفاء الرصافة، إذ تم استنفار جميع الآليات والجهد البشري لإخماد الحريق الذي طال الطبقتين الخامسة والسادسة من البناية التي تضم مخازن لتجار الألبسة، فضلا عن تأثيث اغلب الشقق بقواطع خشبية ادت الى سرعة انتشار النيران وحدوث انهيارات في القواطع الداخلية للبناية.

وأوضح ان نسبة الأضرار تصل الى ١٠٠% بما يعادل ملايين الدولارات، وطالب الجهات المختصة بتوفير مادة الرغوة الخاصة بعمليات الإطفاء ومصادر مياه متواصلة وتوفير سالم كافية للوصول الى الطبقات العليا من البناية.

واعتبر سلامة المواطن اكثر اهمية من الحالة الأمنية التي تركز الحكومة توجهاتها في الوقت الحاضر وتترك جانب الخدمات والسلامة جانبا.

التجارة: إتفاقيات مع عدد من دول العالم

بغداد - بهرا

أعدت وزارة التجارة أربع مسودات مشاريع إتفاقيات للتعاون التجاري مع نيجيريا وسنغافورة وأذربيجان وهولندا، وأكد ناطق رسمي باسم الوزارة أن هذه المسودات قد تم إرسالها الى مجلس شورى الدولة والى الدائرة القانونية في وزارة الخارجية من أجل الإطلاع عليها وتأشير أهميتها التنظيمية في إعادة إحياء العلاقات التجارية بين العراق وهذه الدول، وكانت وزارة التجارة قد أعلنت الشهر الماضي أنها بصدد مراجعة العديد من الإتفاقيات التجارية بين العراق وأكثر من أربعين دولة للتعرف على مدى أهمية هذه الإتفاقات لفتح صفحات جديدة من العلاقات التجارية بين العراق ودول العالم.

الصحة: إجراءات لمواجهة الأمراض الإنتقالية

بغداد - بهرا

أفادت مصادر وزارة الصحة أنها بصدد تعميق إجراءاتها لمواجهة الأمراض الإنتقالية من خلال توفير أربع ملايين علبة عقار للتصدي لهذه الأمراض واستخدام المبيدات للحد من إنتشار الجراثيم وتوزيع العقاقير المعقمة الأخرى، وأكدت هذه المصادر ان المستشفيات العراقية لم تتسلم حتى الآن أية حالة مرضية من الأمراض الإنتقالية مثل الخناق والكوليرا والحمى النزيفية وان جميع الإجراءات التي اتخذت هي إجراءات تحسبية ضرورية لا بد منها بعد ان أعلن عن وجود إصابات من هذه الأمراض في أحد البلدان المجاورة.

حفر المزيد من الآبار

بهرا - متابعات

تتوجه الشركة العراقية للآبار التابعة لوزارة الري الى حفر المزيد من الآبار خلال الأشهر المقبلة لمواجهة شحة المياه في بعض المناطق العراقية. وكانت الشركة قد أعلنت عن حفر مئة وستة وخمسين بئرا خلال المدة الواقعة بين شهري كانون الثاني وتموز الماضيين، كما فحصت أيضاً خلال المدة نفسها ١١١ بئراً للتأكد من سلامتها، ومن المعروف أن المسؤولين في وزارتي الموارد المائية والزراعة قد لجؤوا الى حفر الآبار لسد النقص الحاصل في المياه الإروائية، وكان وزير الموارد المائية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد قد دعا الى اعتماد سياسة ترشيد مائي لمواجهة ظواهر الجفاف وشحة المياه.

وزير العدل: إجراءات رادعة بحق المتجاوزين على المال العام

بهرا - متابعات

وجه وزير العدل القاضي عبد الحسين شندل عيسى على أن التحقيق في الشكاوى وتهم الفساد يجب ان يجري قبل إجرائه مع الموظف والتأكد من تلك القضايا قبل إحالة الموظف للتحقيق، فيما أكد على إتخاذ إجراءات رادعة بحق المتجاوزين على المال العام والأراضي المخصصة للعدل. وقال خلال ترؤسه إجتماع مجلس العدل ان عددا من المجالس المحلية في المحافظات تجاوزت صلاحياتها بإقصاء موظفين من وزارة العدل كما حدث في النصرية والعمارة.

وأشار الى ان الوزارة ستتخذ إجراءات رادعة بحق المتجاوزين على المال العام أو الأراضي المخصصة للعدل تحت شعار بناء دور للعبادة عليها، مؤكدا على تكثيف الزيارات ومتابعة عمل الدوائر العدلية مشيرا بدور لجنة مراجعة القوانين وما أنجزته من اقتراحات مرفوعة لمجلس الوزراء بخصوص تعديل أو إلغاء أو إعادة تشريع للكثير من القوانين أيام النظام السابق أو سلطة الإحتلال.

وكرس الإجتماع لمناقشة اختصاصات المفتش العام وتتبع زياراته للدوائر العدلية والوقوف على نشاطاته وبحث الشكاوى الواردة من قبل المواطنين.

مواقع أثرية مهددة بالاختفاء

بغداد - بهرا

حذر هاشم الهاشمي وزير الدولة للسياحة والآثار من أن هناك مواقع أثرية مهمة مهددة بالاختفاء، منها "منارة الحدباء في الموصل، وطاق كسرى في المدائن، وملوية سامراء، ومنارة السهروردي في بغداد".

وقال الهاشمي بعد الندوة التي اقامتها الهيئة العامة للآثار العراقية عن "واقع الآثار في العراق"، إن الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لإنقاذ الآثار العريقة في القدم غير كافية. وطالب بتخصيص مبالغ إضافية لتغطية نفقات صيانة الآثار العراقية التي تعرضت للتدمير.

مضيفاً أن السلطات العراقية تعمل جاهدة على إنقاذ الرموز التاريخية والأثرية المهمة، مطالبا في نفس الوقت المنظمات الدولية والمهتمة بالآثار والإرث الحضاري بأن تسهم بشكل فاعل وجدي لمساعدة العراق على إنقاذ آثاره من التدمير العشوائي.

بهرا الضياء

أسبوعية سياسية عامة

تصدرها الحركة الديمقراطية الآشورية

صاحب الامتياز

يونادم يوسف كنا

رئيس التحرير

وليم وردا

مدير التحرير
جورج إسحاق

سكرتير التحرير
شليمون داود

الإخراج الفني: جورج خوشابا